الصباح الاقتصادية
12
العدد 3358 - السنة الثانية عشرة
الخميس 27 شعبان 1440 - الموافق 2 مايو 2019
Thursday 2 May 2019 - No.3358 - 12 th Year

انطلاق فعاليات الملتقى الثاني للخدمات الاستشارية لخطة التنمية بتنظيم «نوف إكسبو»

الدخيل: الحكومة تستهدف تحميل القطاع الخاص دورا رئيسيا في تنفيذ المشاريع التنموية

عبدالعزيز الدخيل

جانب من الحضور

أسامة الدعيج

- الجهات الحكومية مطالبة بتسخير إمكاناتها لتطوير أجهزة رقابية فاعلة على أسس علمية ومعايير عالمية معترف بها
- يتوجب تطوير القوانين وإجراءات العمل التي من شأنها القضاء على الهدر والفساد
- أسد: الجهات الحكومية نجحت في تقليص الدورة المستندية الى 13 أسبوعا بدلا من 53
- الدعيج: القانون الحالي للمناقصات وضع القواعد الأساسية لاستخدام التكنولوجيا الإلكترونية والرقمية في التعاملات
- السلمان: الملتقى يتطرق إلى أفضل السبل لتنفيذ مشاريع خطة التنمية بما يضمن تحقيقها لأهدافها الحقيقية
- نوف المرزوق : القطاع الخاص مدعو لملاقاة توجهات الحكومة في العمل معا واتباع سياسات مستدامة للتطوير الذاتي

انطلقت مساء امس الاول فعاليات الملتقى الثاني للخدمات الاستشارية لخطة التنمية تحت شعار (دور القطاع الخاص في التنفيذ والربط الآلي بين الجهات ذات العلاقة لتحقيق الانتاجية ومكافحة الهدر والفساد) الذي اقيم تحت رعاية النائب الاول لرئيس مجلس الوزراء ووزير الدفاع الشيخ ناصر صباح الاحمد وبتنظيم شركة نوف إكسبو وبدعوة من اتحاد المكاتب الهندسية والدور الاستشارية الكويتية وذلك في فندق شيراتون الكويت بالقاعة الماسية، وتستمر انشطته إلى اليوم.

وبهذه المناسبة ، اكد نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير الدولة الاسبق رئيس جهاز المراقبين الماليين عبدالعزيز الدخيل في كلمة القاها نيابة عن وزير الصحة الشيخ د.باسل الصباح ممثل راعي الملتقى والحفل النائب الأول لرئيس مجلس الوزراء ووزير الدفاع الشيخ ناصر صباح الأحمد ، اكد على أن الحكومة تستهدف تحميل القطاع الخاص دورا رئيسيا في تنفيذ المشاريع التنموية على أن تتحول الإدارات الحكومية المعنية إلى الدور الرقابي فقط.

واضاف الدخيل أن الجهات الحكومية مطالبة بتسخير إمكاناتها لتطوير اجهزة رقابية فاعلة على اسس علمية ومعايير عالمية معترف بها، وهذا يسهم في التخلص من الازدواجية والتضارب في المصالح عندما تقوم جهة واحدة بوظيفتي التنفيذ والرقابة، كما انه يسهم في تعزيز قدرات كل من القطاعين العام والخاص ضمن الدور المحدد لكل منهما.

تطوير القوانين

وشدد الدخيل على ضرورة تطوير القوانين وإجراءات العمل التي يمكن أن تحد من او تقضي على الهدر والفساد، مشيرا الى اهمية اعتماد خطة شاملة لمكننة الاعمال المتعلقة بتنفيذ المشاريع بما فيها الخدمات الاستشارية، فيمكن لتكنولوجيا المعلومات أن تنقل الإدارات المعنية من جزر منعزلة إلى بيئة متكاملة توحد منافذ الإجراءات والعمليات للوصول إلى الخدمات التي تختص بها كل جهة.

واشار الى ضرورة اعتماد وتطبيق قواعد وأساليب التخطيط الاستراتيجي العلمية في المراجعة الدائمة والتطوير المستمر لخطة التنمية 2035 لاستكمال ما ينقصها وتحسين ما يمكن منها.

وحول انشطة الملتقى قال الدخيل انه يعقد في وقت مناسب ليتناول قضايا وتحديات أساسية مطروحة علينا جميعا، لافتا الى اننا في المراحل الاولى لتنفيذ مشاريع خطة التنمية (رؤية الكويت 2035) ، فالخدمات الاستشارية تعد البنية الأساسية التي تتحدد بموجبها المواصفات والميزانيات والجداول الزمنية لتنفيذ المشاريع، كما تتحدد بموجبها الإجراءات التنفيذية والرقابية التي ترافقها خلال تنفيذها، مبينا ان نجاح الخدمات الاستشارية تشكل الضمانة الأساسية لنجاح المشاريع وتحقيق اهدافها.

واعرب الدخيل عن شكره لاتحاد المكاتب الهندسية والدور الاستشارية الكويتية وكل الجهات التي عاونته في عقد الملتقى، وكذلك المؤسسات التي شاركت فيه.

واختتم الدخيل كلمته قائلا : (اخص بالشكر شركة نوف إكسبو على تنظيمهم الرائع، وانطلع لأن يخرج علينا هذا الملتقى من خلال مناقشاته وجلسات عمله والحوار بين القطاعين العام والخاص وبمشاركة من الجهات الرقابية بتوصيات تحقق أهدافه وتسهم في تحقيق ما نصبو إليه، فرؤية الكويت 2035 هي رؤية لمستقبل الكويت واجيالها، وهي أولا وأخيرا مسؤوليتنا جميعا).

الدورة المستندية

من جانبه قال ممثل الامانة العامة للمجلس الاعلى للتخطيط والتنمية م. صباح أسد ان الجهات الحكومية نجحت في الوصول الى نتائج ملموسة ساهمت في تقليص الدورة المستندية الى 13 أسبوعا بدلا من 53 أسبوعا، كما في السابق .

واضاف اسد في كلمته خلال الملتقى ، ان المرحلة الحالية تتطلب إعادة هيكلة إجراءات العمل في إدارات الدولة وميكنتها في الوقت ذاته، آخذين بالاعتبار الترابط والتكامل بين إدارات الدولة ، مشيرا الى ضرورة ان تتغير نظرتنا للحكومة من مجرد وزارات يقوم كل منها بواجبه إلى مزود خدمات موحّد و يكون التركيز فيه على الخدمة العامة كقيمة أساسية سواء في التعليم او المعاملات الحكومية او المشاريع البنية التحتية وغيرها.

واستطرد أسد قائلا : من أجل نجاح ما سبق لابد من توفير التدريب والتوعية اللازمين للعاملين في إدارات الدولة، وتأهيل الأفراد للقيام بدور مطلوب منهم، وهنا ايضا علينا أن نخرج من الاطر التقليدية في حضور الدورات التدريبية المكلفة ، و ان التكنولوجيا تتيح لنا اليوم توفير التدريب على مدار الساعة وبشكل مستمر واقتصادي وهذه ضرورة لكي نتمكن من تحديث اساليب عملنا باستمرار والتكيف بما تقتضيه متطلبات الخدمة العامة المتغيرة دوما .

واشار الى ان تحقيق الإدارة الحكومية الفعالة يتطلب توفر عناصر مهمة أولها ضرورة العمل بكل جد من أجل مكافحة الفساد وتعزيز الشفافية وبالفعل يوجد مشروع لدى هيئة مكافحة الفساد (نزاهة) لوضع استراتيجية متكاملة لمكافحة الفساد ستساهم في تحسين وضع الكويت فيما يتعلق بمؤشر مدركات الفساد وسيؤدي ذلك الى تشجيع المستثمر الأجنبي على الاستثمار في الكويت في ظل اجواء الشفافية ومكافحة الفساد .

بدوره افاد الامين العام المساعد بالجهاز المركزي للمناقصات العامة م. اسامة الدعيج ان العالم مر في التاريخ المعاصر بعدة حقب منها ، حقبة الثورة الثقافية ، فالثورة الصناعية تلاها حقبة حماية البيئة والمحافظة على الموارد الطبيعية .

واضاف انه في وقتنا هذا فاننا نمر بما يسمى بثورة المعلومات والاتصالات حيث تمثلت هذه بمسالة حفظ المعلومات عن طريق رقمنتها وتبادلها من خلال الربط الالكتروني عن طريق الربط المباشر او شبكة المعلومات العنكبوتية (الانترنت) والاستفادة من ذلك لمنع الازدواجية في العمل وتركيز الجهود وسرعة تدفق المعلومات بدقة وامان واثره على الانجاز وعملية اتخاذ القرار .

وافاد الدعيج انه بتسليط الضوء على القانون رقم 49 لسنة 2016 في شان المناقصات العامة – المرسوم 30 لسنة 2017 بشان اللائحة التنفيذية يلاحظ بان احكام القانون الحالي للمناقصات تؤكد على الدور الرقابي للجهاز المركزي للمناقصات العامة (يتخلله بعض الجوانب الادارية والتنظيمية) وانه لتطبيق مبادئ الحوكمة تم فصل اختصاصات مجلس الادارة المكلف باتخاذ القرارات بشان ما يعرض على الجهاز من طلبات شراء عام عن اختصاص الامانة العامة المكلفة لاتمام الاجراءات واعمال الفحص والمراجعة والتدقيق على الطلبات المحالة كما حدد القانون ولائحته التنفيذية المدد الزمنية المعنية للطرح واتمام الاعمال واتخاذ القرارات ، كما انه تم تحديد قواعد واجراءات تقديم الشكاوي والتظلمات والجهات المعنية بها .

قانون المناقصات

واشار الى ان القانون الحالي للمناقصات قد وضع القواعد الاساسية لاستخدام التكنولوجيا الالكترونية والرقمية في التعاملات وهذا ما يؤكد على اهتمامنا ورغبتنا الجادة نحو استخدام التكنولوجيا الالكترونية والرقمية في اجراءات التسجيل والتصنيف والتأهيل والطرح والترسية والمتابعة لعمليات الشراء العام.

وقال : نؤكد على التزامنا التام في برامج الحكومة الالكترونية تحقيقا لمعايير التميز في الاداء واختيار الاساليب المناسبة والفعالة لتحقيق الاهداف وفق مبادئ العلانية والمساواة والمنافسة .

كما اكد الدعيج على اهمية دور مقدمي الخدمات الاستشارية في تقديم المشورة السديدة وتوفير الحلول الابداعية وتحقيق القيمة المضافة للجهات المستفيدة ودورهم المرتقب ومساهماتهم الفعالة في تنفيذ مشاريع خطة التنمية .

اهمية خاصة

من جانبه قال رئيس اتحاد المكاتب الهندسية والدور الاستشارية م. بدر السلمان ان الملتقى يتمتع باهمية خاصة، فهو يتطرق إلى افضل السبل لتنفيذ مشاريع خطة التنمية بما يضمن تحقيقها لأهدافها الحقيقية في التنمية، والخدمات الاستشارية التي تأتي كمرحلة أولى لأي مشروع، وعليها يعتمد نجاحه أو تعثره.

وذكر السلمان ان الملتقى في دورته الحالية اكتسب زخما كبيرا وذلك بعد رعاية النائب الاول لرئيس مجلس الوزراء ووزير الدفاع الشيخ ناصر صباح الاحمد حيث إنه المشرف والمعني مباشرة بخطة التنمية وسلامة تنفيذها، وقد تضمنت محاور الملتقى القضايا الأساسية التي توخى الشيخ ناصر صباح الاحمد مناقشتها مثل تطوير بيئة العمل واستخدام الأساليب والمعايير العالمية في التخطيط وإدارة وتنفيذ المشاريع، ووضع الإجراءات الكفيلة بالحد من الهدر والفساد، واعتماد الميكنة الشاملة والمتكاملة في تنفيذ إجراءات العمل.

ولفت الى ان أهم ما يطرحه الملتقى من قضايا وما سيخرج به من توصيات هو العمل على تحقيق رؤية راعي الملتقى الشيخ ناصر صباح الأحمد لأن يتحمل القطاع الخاص تنفيذ مشاريع خطة التنمية على نحو كامل، على أن تقوم الجهات الحكومية والرقابية بدور رقابي عصري دقيق وفعال، وهذا يتطلب من كلا القطاعين تطوير قدراتهما الفنية والإدارية والبشرية لأداء مهام كل منهما على الوجه الأكمل.

وأوضح أن القطاع الخاص عليه أن يحقق نقلة نوعية في تحسين قدراته لإدارة وتنفيذ المشاريع بما يخفف العبء عن الباب الخامس ويسهم في تحقيق نزوح عكسي من القطاع العام للخاص، وعلى القطاع العام رفع مستوى قدراته للرقابة والتدقيق والإشراف، مؤكدا ان رؤية الشيخ صباح الاحمد تعتبر من التوجهات الهامة والأساسية لمستقبل دولة الكويت.

واعرب السلمان عن شكره لكافة الجهات الحكومية والرقابية ومؤسسات القطاع الخاص لدعمهم متمنيا أن يشكل الملتقى فرصة جيدة للاطلاع على ما ينتظرهم من مشاريع وفرص توفرها خطة التنمية.

وقال : نامل ان يسفر الملتقى بتوصياته التي مهتم بها الشيخ ناصر لتطبيقها كل الشركات مشاركة وداعمة وتغطي جميع تكاليف اللقاء مع الاتحاد والشركة المنظمة والقطاع الحكومي داعم لهذا التنظيم وخلال الجلسات الملتقى لدينا حلقات نقاشية عن دور الخاص في التنمية واحدى اهداف الخاص حريصين لتحقيق دور الخاص.

وقدم السلمان في نهاية كلمته الشكر إلى النائب الاول لرئيس مجلس الوزراء ووزير الدفاع الشيخ ناصر صباح الأحمد لدعمه للملتقى الذي دعا إليه اتحاد المكاتب الهندسية والدور الاستشارية الكويتية، والى وفريق عمله لما قدموه من اقتراحات أسهمت في وضع جدول أعمال حافل للملتقى، وجعلت منه محطة مهمة جدا على طريق دعم مسار تنفيذ خطط التنمية بدولة الكويت من خلال مناقشة توجهات جديدة تضمن الاستفادة من تلك الخطط ومشاريعها على نحو افضل.

محاور الملتقى

من جانبها قالت المدير العام لشركة نوف اكسبو نوف خالد يوسف المرزوق ان توجيهات النائب الاول لرئيس مجلس الوزراء ووزير الدفاع الشيخ ناصر صباح الأحمد كان لها اثر بارز في تحديد محاور الملتقى والتي تهدف إلى تعبيد طريق النجاح لتنفيذ خطة التنمية 2035.

وبينت ان الملتقى يناقش اربعة مواضيع هامة ، تتلخص في سلامة تنفيذ مشاريع التنمية ضمن المواصفات الميزانيات والمهل المحددة لها وتحسين بيئة العمل من أجل تحقيق ذلك ، ورفع مستوى الشفافية ومكافحة الهدر والفساد، وتطبيق سياسات الميكنة والربط الآلي بين الجهات الحكومية المعنية في تنفيذ المشاريع بكل مراحلها ، وآخرها يتعلق بتوجه الحكومة نحو إعطاء القطاع الخاص دورا أكبر في تنفيذ المشاريع على أن تقتصر مسؤولية الجهات الحكومية على الإشراف والمراقبة.

وأوضحت المرزوق أن هذه المواضيع ترسم مسارا واضحا للنجاح وتحقق التخلص من إرث كان في احسن الاحوال يعيق مسيرة النمو والحداثه في دولتنا الحبيبة الكويت لفترة طويلة .

وأشارت الى ان القطاع الخاص مدعو لملاقاة توجهات الحكومة في العمل معا وتسخير جميع الإمكانيات واتباع سياسات مستدامة للتطوير الذاتي ليتمكن من القيام بالأعباء الإضافية التي ستلقى على عاتقه ليعود رائدا كما كان في نهضة الوطن.

وفي نهاية كلمتها قالت المرزوق : (اتوجه بالشكر بالاصاله عن نفسي ونيابة عن أخي يوسف خالد المرزوق للإخوة في اتحاد المكاتب الهندسية والدور الاستشارية الكويتية لثقتهم الدائمة بشركة نوف إكسبو لتنظيم هذا الملتقى) .

ومضت قائلة : (اعرب عن سعادتي بروية كثير من الدور الاستشارية التي عملت وتعاونت مع الوالد خالد المرزوق رحمه الله في تاسيس النهضة العمرانية وتحقيق القفزة الحضارية لديرتنا الحبيبة واتمنى لهم ومن إنضم إليهم من دور إستشارية واعده بدوام التميز والتوفيق) .

وقالت : « الشكر موصول لجميع الجهات الحكومية والرقابية والشركات الراعية لدعمهم ومشاركتهم مع تمنياتي بان يوفر لهم الملتقى فرصة ثمينة لتطوير وتعزيز اعمالهم وتحقيق نجاحاتهم ، كما اتوجه بالشكر والتقدير مجددا للنائب الاول لرئيس الوزراء ووزير الدفاع الشيخ ناصر صباح الأحمد وإلى ممثله وزير للصحة الشيخ د. باسل الصباح ، آملين أن تتحقق آمالنا جميعا بمستقبل تحقق فيه الطموحات وتتوالى فيه النجاحات في ظل رعاية وقيادة حضرة صاحب السمو الشيخ صباح الأحمد ، وبدعم من سمو ولي العهد الامين الشيخ نواف الاحمد وسمو رئيس مجلس الوزراء الشيخ جابر المبارك ، حفظهما الله ورعاهما».

مواكبة خطة التنمية

بدوره اكد رئيس مجلس ادارة دار اس اس اتش للاستشارات الهندسية عمران حيات على قدرة القطاع الخاص لاسيما قطاع الانشاءات على مواكبة خطة التنمية.

واضاف حيات في كلمته خلال افتتاح الملتقى ان التطور في قطاع الاستشارات الهندسية يسير بوتيرة بطيئة ، وان التطور فيه محدود وذلك ليس في الكويت فقط بل في العالم مرجعا ذلك الى بطء الحصول على البيانات والمعلومات .

وطالب حيات بضرورة إعادة هيكلة إجراءات العمل في إدارات الدولة وميكنتها في الوقت ذاته، والترابط والتكامل بين إدارات الدولة .

وقال : الاستثمار في الكادر البشري امر مهم ومن الضروري الخروج من الملتقى بتوصيات تفيد القطاع الخاص .

ميكنة الأعمال والربط الآلي بين الجهات

يركز الملتقى في دورته الثانية على تعزيز سبل التعاون وميكنة الاعمال والربط الآلي بين جميع الجهات ذات الصلة بتقديم الخدمات الاستشارية لمشاريع خطة التنمية 2035 بدولة الكويت.

ويهدف الملتقى لتقديم الحلول ومناقشة الحد من الهدر والفساد والاهمال المقصود او غير المقصود خلال مراحل تنفيذ المشاريع على اختلاف انواعها.

ويعقد الملتقى بدعوة من اتحاد المكاتب الهندسية والدور الاستشارية الكويتية بالتعاون مع الامانة العامة للمجلس الاعلى للتخطيط والتنمية والجهاز المركزي للمناقصات العامة والجهاز المركزي لتكنولوجيا المعلومات وبلدية الكويت .

«المركزي»: 1.643 مليار دينار..فائض الحساب الجاري المحلي خلال الربع الأخير من 2018

قال بنك الكويت المركزي ان الحساب الجاري المحلي حقق 643ر1 مليار دينار (نحو 421ر5 مليار دولار امريكي) فائضا بالربع الاخير من 2018 بارتفاع قيمته 4ر719 مليون دينار (نحو 37ر2 مليار دولار) وبنسبة نمو بلغت 9ر77 في المئة مقارنة بالربع السابق.

وعزا (المركزي) في بيان صحفي اليوم الاربعاء ارتفاع فائض الحساب الجاري بصفة اساسية إلى تراجع العجز في حساب الخدمات خلال الربع الاخير من 2018 بقيمة 16ر1 مليار دينار (نحو 8ر3 مليون دولار) ليصل إلى 77ر1 مليار دينار (نحو 84ر5 مليار دولار).

وعن تطورات الحساب المالي لميزان المدفوعات في الربع الاخير من 2018 افاد ان صافي قيمة الموجودات الخارجية للمقيمين ارتفعت إلى 05ر2 مليار دينار (نحو 7ر6 مليار دولار) مقابل 41ر1 مليار دينار (نحو 6ر4 مليار دولار) خلال الربع السابق بارتفاع قدره 1ر637 مليون دينار (نحو 1ر2 مليار دولار).

وذكر انه نتيجة للتطورات في الحسابات الرئيسية للميزان فقد سجل الوضع الكلي لميزان المدفوعات خلال الربع الاخير من 2018 فائضا بلغ 215 مليون دينار (نحو 5ر709 مليون دولار) مقابل عجزا في الربع السابق قدره 476 مليون دينار (نحو 57ر1 مليار دولار).

واوضح انه مع نظرة اشمل لوضع ميزان مدفوعات الكويت تاخذ في الاعتبار التغير في صافي قيمة الموجودات الخارجية لبعض الجهات المسجلة ضمن بند (الحكومة العامة) فان الوضع الكلي لميزان المدفوعات بالمفهوم الواسع يظهر فائضا قدره نحو 25ر2 مليار دينار في الربع الاخير من 2018 (نحو 42ر7 مليار دولار) مقابل فائضا قيمته 18ر2 مليار دينار (نحو 19ر7 مليار دولار) في الربع السابق.